المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وأثرها على فاعلية أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي- دراسة تطبيقية في عينة من الجامعات الحكومية

م.م. ياسر صاحب مالك
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

اولا: مشكلة الدراسة:

إنَّ عدم تحديد نقاط القوة والضعف في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وعدم دراسة مدى توفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية سيؤدي إلى عدم تحديد سبل تطوير أداء تلك الأجهزة وبالتالي غياب إمكانية توفير الضمانات الكافية لعدالة ودقة الأداء المالي للجامعات العراقية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في مؤسسات الدولة بشكل عام والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي بشكل خاص، حيث توفر الضمانات اللازمة لكفاءة وفاعلية الأداء المالي في تلك المؤسسات وسلامة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات وحماية الأموال العامة من الهدر والضياع وسوء التصرف وما ينعكس على تحقيق الأهداف العليا لتلك الجامعات.

إنَّ زيادة حجم موازنات الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي واتساع وتنوع أعمالها افقيا وعموديا وتدعيم استقلالية الجامعات من الناحية الإدارية والمالية التي نص عليها قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالإضافة إلى الصلاحيات الممنوحة لرؤساء الجامعات بموجب الأمر الوزاري المرقم ٦٦٣ في٤/٣٠ /٢٠١٠،أدى إلى كبر حجم النشاط وزيادة الموجودات الثابتة والموارد

البشرية والاقتصادية الأخرى للجامعات وبالتالي زيادة المخاطر التي تحدق بالأموال العامة مما يستلزم ضرورة فرض نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة والفاعلية من خلال توفير المستلزمات والمقومات الأساسية للرقابة الداخلية مما يشير إلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى توفر تلك المقومات وسبل تعزيز فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي كأحد المكونات المهمة لنظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى استقراء مدى توفر المقومات الأساسية للرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية ومدى إدراك القيادات الإدارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات لأهمية هذه المقومات وتحديد اثر اتساع الجامعات الحكومية وعدد العاملين فيها وحجم موازناتها على توفر هذه المقومات والتوصل إلى جملة من التوصيات لدعم وتعزيز فاعلية أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية.

رابعا: فرضيات الدراسة:

١.لا تتوفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بشكل كافي مما أثر على عمل اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية.

٢. ان فاعلية اقسام الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية متوفرة الى حد ما لكنها لا تحقق الاهداف المرجوة منها بشكل كاف.

٣. إن دعم الاستقلالية في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية.

خامسا: أسلوب الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري حيث تم الاعتماد على عدد من المصادر العلمية العربية والاجنبية التي تتعلق بموضوع البحث ، في حين تم اعداد وتصميم استمارة استبانة خاصة بالبحث وقد وزعت الاستمارة على مجتمع الدراسة الذي يتكون من مدراء اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في عينة من الجامعات العراقية الحكومية والمدققين الداخليين وموظفي ديوان الرقابة المالية العاملين بوظيفة رقيب مالي على اعمال الجامعات وقد تم توزيع استمارة الاستبانة بشكل عمدي على ٧٥ شخص يعملون في ١٢ جامعة حكومية وتم استرداد ٦٠ استمارة قابلة للتحليل أي بنسبة ٨٠% من اجمالي العينة، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analysis لأنه يعتبر من أنسب المناهج لمثل هذه الدراسة، واستخدام برنامج التحليل الاحصائي SSPS لتحديد المؤشرات الاحصائية الملائمة لهذه الدراسة.

سادسا: الدراسات السابقة:

١. دراسة (مهيار، ١٩٩٣) بعنوان: فاعلية وحدات التدقيق المالي الداخلي في الإدارة العامة الأردنية والتي كانت تهدف إلى تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تؤثر على فاعلية وحدات التدقيق المالي الداخلي والتعرف على الرقابة والتدقيق الداخلي في وزارات ودوائر الحكومة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر للتحصيل العلمي وخبرة العاملين في وحدات التدقيق المالي على فاعلية هذه الوحدات، بينما يوجد اثر للتخصص العلمي وكفاية التدريب على فعاليتها، وخلصت أيضا إلى تدني المستويات التنظيمية لمعظم تلك الوحدات وعدم كفاية التشريعات التي تنظم أعمالها بالإضافة إلى قلة الكوادر العاملة في وحدات التدقيق.

٢. دراسة (المكتب الوطني للتدقيق الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٠): أوضحت أن التدقيق الداخلي في الوزارات المختلفة، وعلى الرغم من انه في مراحله الأولى، إلا انه يقدم خدمات مفيدة، كما يظهر بشكل واضح أن هذه الوظيفة لم تصل إلى مستوى الفاعلية المطلوبة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل مثل الحاجة إلى تحسين الرقابة المالية والتحديات المتزايدة التي تضعها السياسات الحكومية وتعهد سياسات جودة الخدمات وان السبب الأساسي إلى عدم الوصول إلى الفاعلية المطلوبة هو عدم التنسيق المركزي وكذلك محددات الاستقلالية داخل المؤسسات ونقص دعم الإدارة والتدريب وطرق التعيين، إضافة إلى المحددات وقلة الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات أهمها وضع آليات التنسيق المركزي ودعم استقلالية المدقق الداخلي وزيادة دعم الإدارة واستقطاب وتعيين الكفاءات وزيادة مخصصات التدريب.

٣. دراسة (الفرجات، ٢٠٠٣) بعنوان: تقييم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية وتقييم فاعليتها وبيان المعوقات والمشاكل التي تواجهها في تحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية ذات درجة عالية من الفاعلية وتلبي تقاريرها الأهداف المرجوة، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية في فاعلية التدقيق الداخلي بين الجامعات الأردنية تبعا لتاريخ تأسيسها.

٤. دراسة (الرحاحلة والرواحي، ٢٠٠٨) بعنوان: المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي الحكومي ومدى توفرها في

وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان وتحديد طبيعة نشاط كل وزارة وحجم موازنتها وعدد وحداتها الإدارية المركزية والمقومات الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى توفر المقومات الأساسية في وحدات التدقيق الداخلي بوزارات الخدمة المدنية في السلطنة وبدرجات متفاوتة وأوصت الدراسة بالعمل على تأكيد استقلال وحدات التدقيق الداخلي وعقد دورات تدريبية متخصصة وتعريف المدققين بالتشريعات الرقابية وإيجاد نظام حوافز يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

٥. دراسة (البكوع واحمد، ٢٠١٢) بعنوان: تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، وهدفت الدراسة الى بيان فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري والمالي في الوحدات الخدمية وبيان تأثيرات الفساد الاداري والمالي على مهنتي المحاسبة والتدقيق، وتوصل البحث الى جملة من النتائج اهمها تسليط الضوء على الاثار السلبية للفساد الاداري والمالي على دوائر ومؤسسات الدولة الخدمية والمجتمع ككل.

٦. دراسة (احمد، رفيق عبد الرزاق، ٢٠١٢) بعنوان: أثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية، وهدفت الدراسة الى بيان أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي (IIA) في تقويم و تطوير و رفع فاعلية الرقابة الداخلية وقام بإعداد دراسة تطبيقية في جامعة الكوفة وخلصت الدراسة الى وضع دليل عمل استرشادي للمدقق الداخلي واوصى باتباع انواع مختلفة من التدقيق وتوفير مستلزمات التدقيق الضرورية كي يتمكن المدقق من اداء مهامه على اكمل وجه.

وتأتي الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة لغرض استقراء الواقع العملي لوحدات التدقيق الداخلي في الجامعات العراقية الحكومية بهدف تحديد مدى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية وبيان اثر ذلك على فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي ومن ثم التوصل الى نقاط الضعف وتلافيها وتعزيز نقاط القوة وصولا للأهداف المبتغاة.

المبحث الثاني: الجانب النظري:

أولا: مفهوم الرقابة المالية:

الرقابة هي إحدى مكونات العملية الإدارية، وتعتبر الرقابة صمام الأمان لقدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها ومخططاتها، كما ترتبط الرقابة بدرجة كبيرة بباقي جوانب العمليات الأخرى، وذلك لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط ووضع الأهداف العامة للمؤسسة،

فلايمكن أن تكون هناك رقابة بدون وجود تخطيط وأهداف محددة كما لا يمكن ضمان نجاح تحقيق الأهداف والخطط المرسومة بدون وجود رقابة تقارن بينما أنجز وما هو مخطط له.

ويمكن تعريف الرقابة كما أشار هايمان وهيلجرت بانها "تتضمن الوظيفة الإدارية للرقابة مختلف أوجه النشاط اللازم للتأكد من أن الأهداف قد تحققت وفقا للخطة الموضوعية الموضوعة. والرقابة تعني تقرير ما إذا كانت الخطط قد نفذت وما إذا كان هناك تقدم نحو تحقيق الأهداف والتصرف إذا كان ذلك ضروريا لتصحيح الانحرافات والأخطاء (أبو عياش،٢٠٠٠ :١٢٣) ، أو كما عرفها الصقال بأنها "عملية السيطرة التنظيمية المستمرة على تطبيق خطط المنظمة بصورة كفوءة وفعالة وبما يضمن تحقيق أهدافها دون هدر في الموارد والقدرات المادية والمالية والبشرية، وهي وسيلة لتحديد مناطق ومجالات الإخفاقات ووضع المعالجات اللازمة لتصحيحها" (الصقال،٢٠٠٥: ٦) .

ثانيا: مفهوم الرقابة الداخلية:

تعددت مفاهيم الرقابة الداخلية بحسب التطور الزمني لها وبحسب وجهات النظر للرقابة الداخلية ويمكن إدراج أهمها كما يلي:

١. عرفها معهد المحاسبين القانونيين بأنها نظم تنطوي على الخطة التنظيمية وعلى جميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الوحدة لحماية أصولها ومراجعة دقة بياناتها المحاسبية والنهوض بالكفاية الإنتاجية لعملياتها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة (البكوع واحمد،٢٠١٢: ١٧٤)

٢. وبين الكفراوي أنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الجهات ذات الاختصاص والمخولة قانونا بهدف التأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، وكذلك التأكد من سلامة وشرعية الأعمال التي تم انجازها لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحرافات.(الكفراوي،٢٠١٠: ٢٥)

٣. كما عرفها دهمش بأنها عملية تتأثر من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة وغيرهم من المستخدمين، مصممة لتزويد تأكيد معقول لتحقيق أهداف محددة بالمجالات التالية:(دهمش وأبو ذر،٢٠٠٥، ١٤)

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية
- موثوقية التقرير المالي
- الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة

٤. وعرفها حماد بأنها التحقق مما اذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة (حماد،٢٠٠٩، ١٦).

٥. واوضح معهد المدققين الداخليين الأمريكي Institute of Internal Audit بأنه نشاط

مستقل يهدف إلى تقديم تأكيدات واستشارات تم تصميمها لغرض زيادة القيمة المضافة لعمليات المنظمة وتحسينها وهو يساعد المنظمة على انجاز أهدافها من خلال منهج منتظم وصارم لتقييم وتحسين الكفاءة في إدارة المخاطر والسيطرة والتحكم.(IIA،٢٠٠٤)

٦. وعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. (عبد الله،٢٠٠٤: ٩٧)

ثالثا: أهمية الرقابة الداخلية: مثلما أسلفنا في إبراز مفهوم الرقابة الداخلية فان الكثير من المختصين يرون بان الرقابة الداخلية هو أحد وظائف الإدارة الهامة التي تمارس بقصد توفير تأكيدات معقولة بان البيانات المالية تمثل الواقع تمثيلا صادقا وان التعليمات والقرارات الإدارية يتم إتباعها والعمل بموجبها. وهي بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين، ويوفر حماية لإنتاج المعلومات، ويساعد في اكتشاف الأخطاء والانحرافات في الأداء، إذ تسعى هذه الرقابة إلى منع ارتكاب الأخطاءأوإساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس.(الصحن وآخرون، ٢٠٠٧: ٧).

إن أهمية الرقابة الداخلية تكمن في أنها أداة تمكن الإدارة من التأكد من حسن تنفيذ السياسات الموضوعة، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية وحماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام.(العازمي،٢٠١٢: ٣٠)

وبالتالي اذا ما توفرت مستلزمات ومقومات الرقابة الداخلية واستطاعت أن تحقق أهدافهافإنها ستكون حجر الزاوية في العملية الإدارية من حيث ضمان كفاءة وفاعلية تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة.

رابعا: أهداف الرقابة الداخلية:

ويمكن تحديد أهم أهداف الرقابة الداخلية بالنقاط المدرجة كما يلي:(الأفندي، ٢٠٠٦: ٥٤)

١. الرقابةعلى الموارد المتاحة.
٢. الكشف عن أية اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف.
٣. المحافظة على مستوى الأداء الجاري، واكتشاف أية انحرافات عن المستوى.
٤. حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
٥. فحص السياسات والإجراءات الإدارية

المطبقة في الوحدة وتقييم فعالية نظم الرقابة الإدارية في تلك الوحدة.

٦. التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية من خلال التحقق من صحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها

٧. تتبع الغش والاحتيال والأفعال غير القانونية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية.

٨. منع ارتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف.

٩. فعالية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الأقسام والعاملين.

١٠. الإدارة بالاستثناء

ويضيف (الرحاحلة والرواحي، ٢٠٠٨: ٢٠) بان أغراض الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية تكمن في المحافظة على الأموال العامة باعتبارها مملوكة ملكية عامة، ومنع ارتكاب الاخطاء، ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف، وبالتالي اكتشاف أي من هذه الوقائع، والعمل على علاجها وعدم تكرارها في المستقبل وتقديم البيانات الصحيحة التي تساعد على متابعة سير العمل داخل الوحدات الحكومية وضمان حسن سيرها.

خامسا: مكونات الرقابة الداخلية ومقوماتها:

حددت لجنة دعم المنظمات (COSO) المنبثقة عن لجنة Treadway عام ١٩٩٥ مكونات الرقابة الداخلية بالشكل التالي: (البكوع والصائغ، ٢٠١٠: ١٦)

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. الاتصال والمعلومات
٤. أنشطة الرقابة
٥. المتابعة

أما مقومات الرقابة الداخلية فقد أورد اغلب المختصين المقومات التالية: (الكحلوت، ٢٠٠٤، ٤٧)

١. الهيكل التنظيمي
٢. النظام المحاسبي
٣. الإجراءات الرقابية
٤. اختيار الموظفين ووضعهم في المكان المناسب
٥. رقابة الأداء
٦. استخدام الوسائل الآلية

وأضاف (الرحاحلة والرواحي، ٢٠٠٨ : ٢١) عدة مقومات أهمها:

٧. البيئة التشريعية لوحدات التدقيق
٨. الاستقلال المناسب لوحدات التدقيق
٩. دعم الإدارة
١٠. قواعد ومعايير التدقيق الداخلي

١١.التنسيق بين وحدات التدقيق الداخلي والجهات الرقابية الخارجية
١٢.توفير الحوافز المادية والمعنوية
ويمكن بيان تلك المقومات بالشكل التالي:
١. الهيكل التنظيمي: يعد الهيكل التنظيمي ووجوده بشكل سليم نقطة البدء في وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية حيث إن الهيكل التنظيمي يحدد بوضوح السلطة والمسؤولية التي تتم المساءلة على أساسها، فكلما كانت الواجبات محددة بدقة والمسؤوليات واضحة كان من السهل الحصول على نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلي. كما يجب أن يتمتع الهيكل التنظيمي بمجموعة من الخصائص لكي يكون أساس سليم لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية والتي أهمها: (البكوع واحمد، ٢٠١٢: ١٧٧)

- البساطة والوضوح من حيث تحديد خطوط السلطة والمسؤولية.
- المرونة بحيث يسمح باستيعاب التوسعات المستقبلية في نشاط الوحدة الاقتصادية.

٢. النظام المحاسبي:
يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تلاءم احتياجات المشروع، إضافة إلى تصميم دورات محاسبية مستنديه، تحقق رقابة فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة.
٣. الإجراءات الرقابية: وهي السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتساعدها في ضمان تنفيذ قراراتها وخططها بالطريقة الصحيحة والأسلوب الأمثل، وهي تتنوع حسب نوع العملية أو النشاط الذي يمارسه المشروع ويمكن تصنيف تلك الإجراءات كما يلي: (Whittington, 2009:201)
أ-تدقيق الأداء: وتشمل تدقيق الأداء السابق في ضوء معايير الأداء المعتمدة.
ب-معالجة البيانات: وتتضمن فحص دقة واكتمال المعاملات وتفويض المعاملات، وإجراءات رقابة المجاميع وإعداد السجلات، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة.
ج-عناصر الرقابة الفعلية: ويقصد بها منع سرقة الموجودات أو سوء استخدامها وبخاصة اذا كانت الموجودات حساسة، وتشمل هذه الأنشطة الأمن الفعلي للأصول المادية والسجلات والنماذج والبرامج والتطبيقات المحاسبية، وضرورة وصول الأشخاص المخولين فقط إليها.

د-الفصل بين المهام والواجبات: والفصل يستلزم إسناد المهام المتسلسلة إلى أشخاص مختلفين بما يضمن عدم قيام نفس الشخص بعملية كاملة من بدايتها إلى النهاية، علما بان هذا الإجراء لا يحول بين تواطؤ مجموعة من الموظفين على عملية غير سليمة إلا انه يحد بشكل كبير من تكرار الأخطاء والتلاعب والغش.

هـ-التفويض: وتعني إعطاء بعض الصلاحيات للمستويات الأدنى بالشكل الذي يساعد في تحديد على من تقع مسؤولية الإهمال أو الأخطاء ويمنع التهرب من المسؤولية، كما انه يقلل من اتخاذ القرارات الخاطئة من المستويات الأعلى.

٤.اختيار الموظفين ووضعهم في المكان المناسب قد يكون نظام الرقابة الداخلية جيدا وفعالا بفضل الموظفين المؤهلين الأمناء حتى لو لم يتضمن النظام تحديدا مفصلا لمواصفات سلطات ومسؤوليات الوظائف. (الالوسي، ٢٠٠٣، ٢٣٢)

٤.رقابة الأداء

إذ يجب الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي انحراف عن هذه المستويات، يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه، ومن طرق رقابة الأداء إشراف المسئول المباشر على عمل من هم دونه، أو استعمال أدوات الرقابة المختلفة، مثل الموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاءة أو التدقيق الداخلي.

٥.استخدام الوسائل الآلية

يعد نظام المعلومات المحاسبية من أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية، كونه يقوم بإنتاج المعلومات المحاسبية والبيانات المالية وتوصيلها في الوقت المناسب، ويتكون نظام المعلومات من بنية تحتية (عناصر مادية وأجهزة الحاسب الآلي)، وبرامجيات وأشخاص وإجراءات وبيانات، لإعداد التقارير المالية والسجلات المحاسبية حول معاملات المنشاة، من اجل المحافظة على موجودات ومطلوبات وحقوق المساهمين المتعلقة بذلك.(الصحن وآخرون، ٢٠٠٧ : ٢٩)

٦. البيئة التشريعية لوحدات التدقيق

بما أن إنشاء أي وحدة من وحدات القطاع الحكومي يجب أن تستند إلى تشريع، فان وحدات التدقيق ينبغي أن يستند وجودها وعملها إلى قواعد قانونية تنظم علاقتها مع الإدارة وبقية الأطراف وكذلك تنظم كافة شؤونها، مما يسهل على تلك الوحدات الوصول إلى أي من أدلة الإثبات الضرورية في عملها ضمن الوحدات الحكومية.

٧.الاستقلال المناسب لوحدات التدقيق

يجب أن تتوفر لوحدات التدقيق الداخلي الاستقلالية المناسبة، أي ينبغي أن ترتبط بالرئيس

الأعلى للمشروع وان يتاح لها الاتصال المباشر والمستمر برئيس الوحدة، وبما يضمن لوحدة التدقيق الاستقلال التام عن خطوط السلطة التي تمر خلال المشروع.

٨. دعم الإدارة

إن وحدات التدقيق الداخلي بصفتها وحدات تابعة للإدارة العليا للمشروع تبقى عاجزة (إن لم تكن زائدة عن الحاجة) اذا لم تحظى بالدعم الكافي من الإدارة العليا، حيث أن الإدارة العليا عليها أن تتفهم الدور الذي يجب أن تمارسه تلك الوحدات وان تدعمها بكل الصلاحيات المطلوبة لغرض أداء دورها، ومن هنا تتبين أهمية هذا العنصر من عناصر الرقابة الداخلية.

٩. قواعد ومعايير التدقيق الداخلي

وتشمل الاعتماد على القواعد والمعايير الصادرة من الجهات الدولية وتلك المستخدمة في وحدات التدقيق التي لها باع طويل في هذا المجال بالإضافة إلى أدلة الرقابة والتدقيق الأخرى.

١٠. التنسيق بين وحدات التدقيق الداخلي والجهات الرقابية الخارجية

إن وحدات التدقيق الداخلي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة وفي نفس الوقت تأكيد استقلاليتها في ظل قواعد التدقيق المتعارف عليها، وبذلك فان على وحدات التدقيق الداخلي أن تنسق مع الرقابة الخارجية كون عملهما يكمل بعضه الآخر ويعزز استقلاليتهما.

١١. توفير الحوافز المادية والمعنوية وبما يضمن

١٢. توفير الحوافز المادية والمعنوية وبما يضمن استمرار عمل الكفاءات والخبرات المتميزة بالعمل الرقابي ويشجع الآخرين على الانخراط في وحدات الرقابة.

سادسا: العوامل المؤثرة في فاعلية الرقابة الداخلية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في فاعلية الرقابة الداخلية ويمكن تقسيمها الى عوامل بيئية وعوامل داخلية للرقابة الداخلية يمكن بيانها بما يلي (المرعي،٢٠٠٩: ٤٤)

١- العوامل البيئية:

أ- اتجاهات الإدارة: فدعم الإدارة هو من أهم العوامل المؤثرة في بيئة أي منشأة، وفعالية أجهزة الرقابة الداخلية تتأثر بمتطلبات الإدارة.

ب- اتجاهات أعضاء مجلس الإدارة: عادة ما يتصل مدير دائرة الرقابة الداخلية في المنشأة بشكل مباشر مع مجلس الإدارة، وكذلك فإن الاجتماعات الدورية التي تعقد ما بين مدير دائرة الرقابة الداخلية وأعضاء مجلس الإدارة تشكل نوعاً من أنواع تأثير مجلس الإدارة على فعالية الرقابة الداخلية نتيجة إبعاد إدارات المنشآت من

هذه الاجتماعات، ما يعزز من استقلالية الرقابة الداخلية.

٢- العوامل الداخلية:

أ-الهيكل التنظيمي للمنظمة: وجود موقع مستقل لأجهزة الرقابة الداخلية على الهيكل التنظيمي للمنشأة يعزز من استقلالية الرقابة والتدقيق الداخلي وبالتالي زيادة فعاليتها.

ب- تخطيط الرقابة والتدقيق: إن تخطيط الرقابة والتدقيق يتضمن إنشاء أهداف واستراتيجيات الرقابة، وهي تربط بين أهداف الرقابة والتدقيق الداخلي مع أهداف المنشأة، وبعدها مساعدة دائرة التدقيق الداخلي للعمل بأفضل فعالية ممكنة.

ج- المهنية: تعتبر الرقابة والتدقيق الداخلي من المهن المعقدة والتي تتطلب مدى واسعاً من المعرفة والخبرة لتنفيذ عمليات الرقابة بشكل جيد.

د-طرق التدقيق: يستطيع المدققين الداخليين استخدام مفاهيم علم السلوك، وهذا يتضمن القوة وقيادة الموقف لتعزيز قبول الدوائر الخاضعة للرقابة وللتدقيق لا قتراحات المدقق الداخلي، فقوة المدقق الداخلي هي معرفته المهنية، وقيادة الموقف هي إعطاء اقتراحات بالاعتماد على نضج الدوائر الخاضعة للتدقيق.

المبحث الثالث: الجانب العملي:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتوزيع استمارة الاستبانة التي أعدت بشكل خاص لهذا الغرض .وتتضمن الاستمارة مجموعة من الاسئلة والبيانات التي تحدد مدى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية ومجموعة من الاسئلة التي تحدد مدى فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي بالإضافة الى عرض الآليات المقترحة لتحسين فعالية تلك الأجهزة، وقد تم توزيع استمارة الاستبانة على افراد عينة الدراسة ومن ثم استردادها وتحليلها احصائيا باستعمال برنامج التحليل الاحصائي SSPS اذ تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

١. المتوسط الحسابي والنسب المئوية: بهدف التعرف على تقييمات مجتمع وعينة الدراسة لكل فقرة من فقرات البحث كمؤشر لتحديد الاهمية النسبية للعبارات الواردة في استمارة الاستبانة.

٢. الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت اجابات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الدراسة عن المتوسط الحسابي لكل فقرة، اذ ان قيمة الانحراف المعياري اذا كانت قليلة فهذا يعني ان تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

٣. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد مع اختبار (F) باستخدام جدول تحليل التباين (Anova)

ويمكن عرض خطوات العمل كما يلي:

أولا: صدق وثبات استمارة الاستبانة

قبل توزيع الاستبانة على عينة الدراسة تم اختبار

مدى صلاحيتها عبر تنفيذ الاجراءات التالية:

١. التحكيم: فقد تم عرض الاستمارة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين ومن لهم خبرة وإطلاع في مجال عمل تقويم اجهزة الرقابة الداخلية في ديوان الرقابة المالية من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الفقرات التي تضمنتها استمارة الاستبانة. وقد اخذ الباحث بآراء ونصائح المحكمين، حيث تم حذف بعض الفقرات، كما تم تعديل فقرات أخرى، الى ان ظهرت الصورة النهائية للاستبانة.

٢. الصدق والثبات: إذ تم اجراء بعض التحليلات الاحصائية للاستبانة (تحليلات الصدق والثبات)، أما بالنسبة لتحليل الصدق، أي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، فقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، وقد كانت النتائج ايجابية بشكل كبير ، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساق داخلي للفقرات مع المجالات التي تنتمي إليه.

أما فيما يتعلق بتحليل الثبات، فقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال طريقتي التجزئة النصفية ومعامل الفاكرونباخ، وقد تبين من نتائج تحليل التجزئة النصفية ان معامل ثبات استمارة الاستبانة بلغ 0.975 ، وأن معامل الفاكرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.956 وهي قيم جيدة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة = α0.01، كما أن معاملات الارتباط والثبات ومعاملات الفاكرونباخ لمجالات الاستبانة الثلاثة أيضاً مرتفعة ومعنوية إحصائيا؛ مما يؤكد ثبات استمارة الاستبانة وصلاحيتها للاستخدام.

ثانيا: مكونات استمارة الاستبانة

تتكون استمارة الاستبانة من قسمين وكما يلي:

أ- القسم الاول: البيانات الشخصية/ وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن أفراد العينة مثل الوظيفة، التحصيل الدراسي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة العملية في مجال التدقيق، ومدى تحصيل الشهادة المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق.

ب- القسم الثاني: متغيرات الدراسة/ ويتكون من ثلاثة محاور تتعلق بمدى توفر المقومات الاساسية للرقابة ومدى فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وآليات تحسين عمل اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي المقترحة.

ثالثا: خصائص عينة الدراسة

وتشمل خصائص عينة الدراسة البيانات الشخصية للأفراد الذين قاموا بتعبئة استمارة

الاستبانة والتي كانت كما يلي: (ظ: الجداول في نهاية البحث).

ومن خلال الجدول رقم (١) يتبين ان المشاركين في عينة البحث كافة معنيين بموضوع البحث بشكل مباشر حيث ان وظائف مدير التدقيق والمدقق الداخلي من داخل منظومة الرقابة الداخلية والرقيب المالي ايضا معني بشكل مباشر بتقويم نظام الرقابة المالية للجامعات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية، ومن ناحية اخرى فان الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى وبالتالي فهم يفهمون محتوى الاستمارات وهم قادرين على الاجابة عن فقراتها. بالإضافة الى ان المشاركين بالاستبانة هم من التخصصات العلمية المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية وعلى تماس مباشر مع اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي، اضف الى ذلك ان ما يزيد عن ٧٠% من المشاركين بالاستبانة لديهم خبرة وظيفية عملية تزيد عن ١٠ سنوات والنسبة المتبقية ايضا لديهم الخبرة الكافية لملىء تلك الاستبانة مما يعزز ويدعم نتائج الاستبانة نتيجة توفر المؤهلات العلمية والعملية في مجال العمل الرقابي والتدقيقي والمحاسبي.

رابعا: نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم تنظيم اجابات فقرات الاستبانة على وفق مقياس ليكارت وكما هو مبين في الجدول اللاحق وكانت نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الثلاث المتمثلة بالمقومات والفاعلية والاليات المقترحة كما يلي:

يشير الجدول رقم (٣) الى ان ورود عدد من المتوسطات بالمستوى العال وهي كل من الفقرات (٣ ، ١١ ، ٦ ، ٧) والتي تمثل ارتباط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بالإدارة العليا ، معرفة المدققين الداخليين بالتشريعات النافذة، وضوح وثبات النظام المحاسبي المتبع في الجامعات ، مدى وضوح معالم الهيكل التنظيمي، وورود بعض المتوسطات بالمستوى المتوسط وهي كل من (٢ ، ١٢ ، ٤) التي تمثل توفر التشريعات الكافية لتنظيم عمل المدققين، الالتزام بالدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي، و الاستقلالية، أي انها متوفرة الى حد ما، في حين وردت المتوسطات للفقرات الاخرى بالمستوى المنخفض وهي كل من (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٥ ، ١ ، ١٤) والتي تتضمن عدم توفر نظام رقابة داخلية قوي، وعدم كفاية الكادر الرقابي، عدم رفد قسم الرقابة الداخلية بالكوادر المؤهلة، عدم الاعتماد على المعايير والادلة الدولية، عدم استقلالية افراد قسم الرقابة الداخلية، عدم دعم الادارة العليا، ولا يوجد نظام مجزي للحوافز .

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى متوسط من المقومات الاساسية للرقابة الداخلية في

الجامعات الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٩) أي انه يقل كثيرا عن قيمة الاشارات الموجبة ويتجه بالتماس مع المحايد وفي هذه الحالة فانه يعتبر متوسط ويقارب المنخفض بدرجة كبيرة ،اما الانحراف المعياري فكان بمعدل (١,١٧) وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان الاجابات كانت متقاربة ومتشابهة الى حد ما.

ويرى الباحث ان المقومات الاساسية للرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية غير متوفرة بالشكل الكافي حسب ما تدل عليه البيانات السابقة.

يشير الجدول رقم (٤) الى ان ورود عدد من المتوسطات بالمستوى العال وهي كل من الفقرات (١٩ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ١٧ ، ٢٨) والتي تمثل التحقق من دقة البيانات المالية، استخدام الاساليب المتعارف عليها، متابعة تنفيذ الملاحظات الواردة ضمن التقارير الرقابية، عمل التقارير الدورية، فحص السياسات الادارية، والادارة والاشراف الجيد من مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، وورود بعض المتوسطات بالمستوى المتوسط وهي كل من (٢٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨، ٢٢) التي تمثل التنسيق بين قسم الرقابة الداخلية والجهات الرقابية الخارجية، وجود نظام رقابة على الموارد المتاحة، وجود نظام رقابة على الاداء، تقييم فعالية نظم الرقابة الادارية، وتقييم فعالية وكفاءة الاعمال المنفذة، أي انها متوفرة الى حد ما، في حين وردت المتوسطات للفقرات الاخرى بالمستوى المنخفض وهي كل من (٢٥ ، ٢١ ، ٢٠) والتي تشير الى عدم وضع خطة عمل لأقسام الرقابة والتدقيق الداخلي، عدم منع الاختلاس او التزوير، وعدم تتبع الغش والاحتيال والافعال غير القانونية .

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى متوسط من فعالية اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٧) وان هذا المتوسط الحسابي يمكن ان يتجه من المتوسط الى العالي من حيث الترتيب كونه يقل عن المعدل (٣,٥) بقليل وبانحراف معياري قدره (١,١٧) وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان الاجابات كانت متقاربة ومتشابهة الى حد ما.

ويرى الباحث ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية متوفرة الى حد ما استنادا الى ما تم بيانه آنفا من بيانات المحور الثاني.

يشير الجدول رقم (٥) الى ان ورود كل المتوسطات بالمستوى العال وهي حسب الترتيب (٣٢ ، ٣٤ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٢٩) .

وتشير النتيجة العامة الى تأييد عال المستوى للآليات المقترحة لزيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٦٥) وبانحراف معياري قدره (٠,٦٣) وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان الاجابات كانت متقاربة ومتشابهة الى حد ما.

خامسا: اختبار الفرضيات:

١- اختبار الفرضية الاولى:

لاختبار الفرضية الاولى والتي تنص على (لا تتوفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بشكل كافي مما اثر على عمل اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية) تم وضع الفرضية الاحصائية العدمية (H0) التي تشير الى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية وبالشكل الكافي في الجامعات الحكومية فيما لو كان متوسط اراء افراد العينة اكثر من الدرجة (٣,٥) والتي تمثل الخيار(موافق و موافق بشدة)، اما الفرضية البديلة (H1) فتشير الى عدم توفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بشكل كافي مما اثر على عمل اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية فيما اذا كان متوسط اراء العينة اقل او يساوي الدرجة (٣,٥) وقد تم بيان نتائج المحور الاول من متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (٣) والتي اظهرت النتيجة العامة الى وجود مستوى متوسط من المقومات الاساسية للرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٠٩) وبانحراف معياري قدره (١,١٧) وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان الاجابات كانت متقاربة ومتشابهة الى حد ما.

وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) التي تشير الى عدم توفر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بشكل كافي مما اثر على عمل اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية

٢- اختبار الفرضية الثانية:

لاختبار الفرضية الثانية والتي تنص على (ان فاعلية اقسام الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية متوفرة الى حد ما لكنها لا تحقق الاهداف المرجوة منها بشكل كاف) تم وضع الفرضية الاحصائية العدمية(H0) التي تشير الى ان فاعلية اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية متوفرة بدرجة كبيرة وتحقق الاهداف المرجوة فيما لو كان متوسط اراء افراد العينة اكثر من الدرجة (٣,٥)والتي تمثل الخيار(موافق و موافق بشدة)، اما الفرضية البديلة (H1) فتشير الى ان فاعلية اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية متوفرة الى حد ما ولكنها لا تحقق الاهداف المرجوة منها بشكل

كاف فيما اذا كان متوسط اراء العينة اقل او يساوي الدرجة (٣,٥) وقد تم بيان نتائج المحور الثاني من متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (٣) والتي اظهرت النتيجة العامة الى وجود مستوى متوسط من فعالية اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٧) وبانحراف معياري قدره (١,١٧) وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان الاجابات كانت متقاربة ومتشابهة الى حد ما.

وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) التي تشير الى ان فاعلية اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية متوفرة الى حد ما ولكنها لا تحقق الاهداف المرجوة منها بشكل كاف.

٣- اختبار الفرضية الثالثة:

لاختبارالفرضية الثالثة والتي تنص على (ان دعم الاستقلالية في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية) تم وضع الفرضية الاحصائية العدمية (H0) التي تشير الى لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بان دعم الاستقلالية في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية ،اما الفرضية البديلة (H1) فتشير الى يوجد اثر ذو دلالة احصائية بان دعم الاستقلالية في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية

ولاختبار هذه الفرضيات قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر دعم الاستقلالية وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية في زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية ويتضح من الجدول رقم (٦) وجود تأثير ذو دلالة احصائية لجميع مقومات الرقابة الداخلية على فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية، اذ بلغ معامل الارتباط (R) (٠,٤٤٨) عند مستوى (٠,٠٥) . اما معامل التحديد (R^2) يفسر ما نسبته (٠,٢١) من التباين في المتغير التابع ، أي ان ما قيمته (٠,٢١) من التغيرات في مستوى فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية يعود الى التغير في المقومات الاساسية للرقابة الداخلية مجتمعةً.

وباستخدام تحليل التباين (Anova) لمعرفة اثر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية على فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية تبينت النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٧) وكما يلي:

يتبين من خلال الجدول السابق ان قيمة F المحسوبة هي ٢,٩٩٩ وقيمتها الجدولية ٢,٢٩ وبالمقارنة بينهما يتضح ان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية ، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على انه اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية فان هذا يعني رفض الفرضية الاحصائية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بان دعم الاستقلالية في أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وتوفير المقومات الاساسية للرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية وهذا ما تؤكده نسبة المعنوية (٠,٠٠١) وهي اقل من (٠,٠٥)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري وفي ضوء نتائج التحليل الموضحة في الجانب العملي من هذه الدراسة توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بها يمكن عرضها كما يلي:

اولا: الاستنتاجات:

١. تمثل الرقابة الداخلية في أي منظمة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين، ويوفر حماية لإنتاج المعلومات، ويساعد في اكتشاف الأخطاء والانحرافات في الأداء، إذ تسعى هذه الرقابة إلى منع ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع والاختلاس.

٢. إن أهمية الرقابة الداخلية تكمن في أنها أداة تمكن الإدارة من التأكد من حسن تنفيذ السياسات الموضوعة، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية وعدالة القوائم المالية ودقة التقارير المالية وحماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستخدام.

٣. هنالك العديد من العوامل المؤثرة في فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية تتمثل بالعوامل الداخلية والخارجية وعلى الادارة توفير المقومات الاساسية لعملية التدقيق والرقابة لكي تتمكن تلك الاجهزة من اداء المهام المناطة بها.

٤. بينت نتائج الدراسة الميدانية ان هناك عناصر قوة تتمثل بتوفر بعض المقومات بشكل جيد وبخاصة ارتباط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بالإدارة العليا للجامعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة(٤,٤٠) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٩) فقط وهو بذلك يتجه نحو الموافق بشدة، يليه معرفة المدققين بالأنظمة والتشريعات اللازمة لعملهم والتي بلغ المتوسط الحسابي لها(٤,٢٣) وبعده توفر النظام المحاسبي الملائم الذي يمكن المدققين الداخليين من ادائهم لمهامهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٨) وكذلك وجود هيكل تنظيمي في الجامعات قيد

الدراسة تتضح فيه خطوط السلطة والمسؤولية وبلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٣)

٥. بينت الدراسة ان هناك عناصر ضعف من ضمن المقومات والتي تعني عدم توفرها بشكل ملائم مما يؤثر سلبا على عمل اقسام الرقابة الداخلية ووردت اكثرها ضعفا في عدم وجود نظام حوافز ملائم للعاملين في اجهزة الرقابة الداخلية وورد المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة (١,٧٢) أي انه بين عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة مما يظهر عدم الرضى الوظيفي لأولئك العاملين وتفهم موظفي ديوان الرقابة المالية لتلك الحالة ايضا، يليها عدم دعم الادارة العليا لقسم الرقابة والتدقيق حيث ورد المتوسط الحسابي بقيمة (٢,٢١) و (٢,٥٧) وهذا يعكس الضغوط التي تمارسها الادارة على المدققين الداخليين التي تؤثر على سير اعمالهم ومن ثم عدم الاعتماد على المعايير والادلة الدولية حيث ورد المتوسط الحسابي بقيمة (٢,٧٠) مما يعكس عدم المام المدققين الداخليين بتلك المعايير والادلة وأنهم لم يتلقوا التأهيل اللازم.

٦. عدم وجود نظام داخلي خاص في اغلب الجامعات، حيث انها تعتمد النصوص العامة الواردة في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧ المعدل وبالتالي عدم وضوح مهام وواجبات كل قسم او تشكيل اداري في الجامعات.

٧. هناك نقاط قوة في فاعلية اقسام الرقابة والتدقيق تتمثل في التحقق من صحة ودقة القوائم والتقارير المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة من المدققين والمراقبين الماليين(٤,٦٣)وهذا يعكس ان التدقيق المستندي يأخذ الحصة الاكبر من عمل المدققين الداخليين ويليه استخدام اقسام الرقابة والتدقيق الاساليب العمل المتعارف عليها وبلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٣)وذلك يعكس اهتمام المدققين بتدقيق الاعمال النمطية ومن ثم فان متابعة تنفيذ ملاحظات التقارير الرقابية لاقت تأكيدا من قبل عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٢) وذلك يؤكد خبرة المدققين الداخليين في متابعة تنفيذ الملاحظات وعدم تكرار الاخطاء المؤشرة.

٨. اتضح للباحث ان آليات تحسين فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية المقترحة لاقت قبولا ذا تأثيرا عال من عينة الدراسة وذلك لان المتوسط الحسابي لمجموع المحور الثالث بلغ (٤,٦٥) وبانحراف معياري بلغ (٠,٦٣) وبالتالي فان عينة البحث لديها القناعة الكافية لتطبيق تلك الاليات.

٩. هنالك تأثير ذو دلالة احصائية لمقومات

الرقابة الداخلية على فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية وان ذلك التأثير اتضح جليا من خلال المؤشرات الاحصائية التي تم بيانها في المبحث السابق مما يتطلب تلافي نقاط الضعف التي تم تحديدها انفا وتعزيز نقاط القوة وبالتالي ستؤدي الى زيادة الفاعلية.

ثانيا: التوصيات:

١. دعم نظام الرقابة الداخلية كونها تمثل ضمان تطبيق الخطط والسياسات المرسومة للدائرة وذلك من خلال تفهم الادارات العليا باهمية واهداف نظام الرقابة الداخلية وأجزائه المتعددة، فضلا عن ممارسة تلك الادارات للأجزاء والواجبات المتعلقة بهم (الرقابة الادارية).

٢. توجيه الادارات العليا في الجامعات بدعم واسناد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي وذلك من خلال توفير المستلزمات الاساسية للرقابة الداخلية وتعزيز المتوفر منها وبخاصة توفير الكوادر المهنية والكفوءة القادرة على اداء المهام الموكلة اليها.

٣. يتم اشراك موظفي اقسام الرقابة بالدورات التطويرية في مجال العمل الرقابي والمحاسبي وبما ينمي مهاراتهم ويزيد من كفاءتهم مما ينعكس على فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي.

٤.ضرورة وضع نظام حوافز ملائم يعزز روح المبادرة لدى افراد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي مع تفعيل مبدا الثواب والعقاب.

٥.اشراك الادارات العليا بدورات تعريفية عن عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي والواجبات المناطة بهم لكي يتفهموا الدور الذي يمارسه قسم الرقابة والتدقيق لان الناس اعداء ما جهلوا.

٦.تحديث الهياكل التنظيمية والانظمة الداخلية للوحدات الادارية بما يعزز وضوح خطوط الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الادارية لكل مستوى اداري ضمن الهيكل التنظيمي.

٧.ضرورة وضع نظام داخلي خاص بكل جامعة على ان يتوافق مع قانون وزارة التعليم العالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧ المعدل كي تتحدد خطوط السلطة والمسؤولية واليات العمل الادارية داخل الجامعة.

جدول رقم (١)

خصائص عينة البحث

الوظيفة	النسبة المئوية	التحصيل الدراسي	النسبة المئوية	التخصص العلمي	النسبة المئوية	الخبرة العملية	النسبة المئوية
مدير الرقابة والتدقيق الداخلي	%١٨,٣٣	الدكتوراه	%١١,٦٧	المحاسبة	%٧٦,٦٧	اقل من ٥ سنوات	%١,٦٧
مدقق داخلي	%٤٥,٠٠	الماجستير	%١١,٦٧	المالية والمصرفية	%٥,٠٠	من ٦ – ١٠ سنوات	%٢٦,٦٧
رقيب مالي	%٣٦,٦٧	الدبلوم العالي	%١٦,٦٦	ادارة الاعمال	%١١,٦٦	من ١١ – ١٥ سنة	%٣٠,٠٠
وظيفة أخرى	%٠,٠٠	البكالوريوس	%٤٨,٣٣	الاقتصاد	%١,٦٧	من ١٦ –٢٠ سنة	%٢٨,٣٣
–	–	الدبلوم	%١٠,٠٠	تخصص آخر	%٥,٠٠	اكثر من ٢٠ سنة	%١٣,٣٣
–	–	شهادة اخرى	%١,٦٧	–	–	–	–
المجموع	%١٠٠,٠٠	المجموع	%١٠٠,٠٠	المجموع	%١٠٠,٠٠	المجموع	%١٠٠,٠٠

جدول رقم (٢)

مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمقومات الاساسية للرقابة الداخلية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التسلسل حسب القيمة	الاهمية النسبية
١.	فر الدعم الكافي من الادارة العليا لعمل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الدائرة	٢,١٢	١,٢٢	١٣	منخفض
٢.	تتوفر التشريعات الكافية لتنظيم عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي	٣,٣٨	١,١٥	٥	متوسط
٣.	يرتبط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي اداريا بالإدارة العليا بشكل مباشر	٤,٤٠	٠,٤٩	١	عال
٤.	تتمتع اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالاستقلالية الكافية لممارسة اعمالها بعيدا عن ضغوط الادارة	٣,٠٨	١,٠٠	٧	متوسط
٥.	يتمتع الافراد العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالاستقلالية الكافية لإداء مهامهم الرقابية والتدقيقية	٢,٥٧	١,٠٠	١٢	منخفض
٦.	ان النظام المحاسبي المتبع في الدائرة يتصف بالوضوح والملائمة والثبات النسبي بالشكل الذي يسهل عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي	٣,٦٧	٠,٧٦	٣	عال
٧.	هناك خطة تنظيمية وهيكل تنظيمي واضح المعالم ويتسم بوضوح خطوط المسؤولية والصلاحية وهناك اهداف واضحة للدائرة	٣,٦٣	٠,٥٧	٤	عال
٨.	تتوفر في الدائرة نظام رقابة واضح ومدعوم بالتشريعات والنصوص الجزائية الرادعة	٢,٩٠	٩٩.	٨	منخفض
٩.	يتوفر كادر رقابي كفوء وفعال في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي	٢,٨٠	١,٠٨	٩	منخفض

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التسلسل حسب القيمة	الاهمية النسبية
١٠	يتم رفد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالكوادر المؤهلة علميا وعمليا وبالأعداد التي تكفي لتغطية كافة المهام المطلوبة	٢,٨٠	٠,٩٥	١٠	منخفض
١١	هناك معرفة بالتشريعات الرقابية والمالية لدى المدققين الداخليين في الدائرة	٤,٢٣	٠,٤٢	٢	عال
١٢	تلتزم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالدليل الاسترشادي الخاص بعمل اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في اداء اعمالها الصادر من ديوان الرقابة المالية	٣,٢٢	١,١٣	٦	متوسط
١٣	تعتمد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي على المعايير والادلة الدولية المتعارف عليها في اداء اعمالها	٢,٧٠	١,٠٠	١١	منخفض
١٤	هناك نظام مجزي للحوافز يؤدي الى تطوير عمل العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي	١,٧٢	٠,٦٣	١٤	منخفض
	مجموع الاجابات	٣,٠٩	١,١٧		متوسط

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة الداخلية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
١٥	هناك نظام رقابة داخلية قوي وفعال على الموارد المتاحة للدائرة يتم من خلاله الحفاظ على الاموال العامة من الهدر والضياع وسوء التصرف	٣,٠٨	١,٠١	٨	متوسط
١٦	يتوفر في الدائرة نظام رقابة داخلية كفوء وفعال في المحافظة على مستوى الاداء الحالي واكتشاف أي انحرافات قد تحدث ورفع تقارير عنها للإدارة العليا	٣,٠٨	٠,٧٧	٩	متوسط
١٧	يتم فحص السياسات والاجراءات الادارية في الدائرة من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	٣,٩٣	٠,٩٦	٥	عال
١٨	يتم تقييم فعالية نظم الرقابة الادارية بشكل دوري من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	٣,٠٧	٠,٧٧	١٠	متوسط
١٩	يتم التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية من خلال التحقق من صحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها	٤,٦٣	٠,٥١	١	عال
٢٠	يتم تتبع الغش والاحتيال والأفعال غير القانونية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية	٢,٤٠	١,٤٤	١٤	منخفض
٢١	يتم منع ارتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف	٢,٧٨	٠,٨٥	١٣	منخفض
٢٢	يتم تقييم فعالية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الأقسام والعاملين	٣,٠٥	١,٤٢	١١	متوسط
٢٣	إن اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي تقوم بعمل تقارير دورية للإدارة تتوفر فيها الخصائص المتعارف عليها في التقارير الرقابية والتدقيقية وبجودة عالية	٤,٠٥	٠,٦١	٤	عال

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
٢٤	يقوم العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ الملاحظات الواردة في التقارير وضمان عدم تكرارها في المستقبل	٤,٢٢	١,١٢	٣	عال
٢٥	تقوم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بوضع خطة عمل وبرنامج تدقيق تفصيلي تلتزم به وتسير ضمنه طوال فترة الخطة	٢,٩٢	٠,٨٥	١٢	منخفض
٢٦	تقوم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي باستخدام اساليب العمل المتعارف عليها في اداء اعمالها	٤,٢٣	٠,٤٢	٢	عال
٢٧	هناك تنسيق عالي المستوى بين اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي مع الاجهزة الرقابية الخارجية المتمثلة بديوان الرقابة المالية والمفتش العام	٣,٤٧	١,١٧	٧	متوسط
٢٨	يقوم مدراء اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالإدارة والاشراف الجيد وبالشكل الملائم على الموارد المتاحة له	٣,٧٠	١,١٦	٦	عال
	مجموع الاجابات	٣,٤٧	١,١٧		متوسط

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآليات المقترحة لتحسين عمل اجهزة الرقابة الداخلية

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاهمية النسبية
٢٩	لغرض تعزيز الاستقلالية من الافضل ان يكون ارتباط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي اداريا وفنيا بالوحدة الادارية الاعلى وليس بالإدارة العليا لنفس الدائرة	٤,١٣	٠,٩١	٧	عال
٣٠	يفترض اختيار الموظفين الاكفاء والمؤهلين علميا وعمليا للعمل في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	٤,٧٣	٠,٤٤	٣	عال
٣١	يفترض بالعاملين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ان يكونوا من ذوي الخبرة الوظيفية وبما لا يقل عن ٥ سنوات في العمل المالي	٤,٦٨	٠,٤٦	٤	عال
٣٢	يتم اشراك موظفي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بالدورات التخصصية وبما لا يقل عن دورتان في السنة	٤,٩٢	٠,٢٧	١	عال
٣٣	ضرورة تشريع نظام ملائم للحوافز يعزز روح المبادرة ويشجع العاملين بالقيام بواجباتهم الوظيفية على اكمل وجه	٤,٦٣	٠,٨٥	٥	عال
٣٤	اشراك الادارات العليا بدورات تعريفية عن عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي والواجبات المناطة بهم	٤,٨٧	٠,٣٤	٢	عال
٣٥	تحديث الهياكل التنظيمية والانظمة الداخلية للوحدات الادارية بما يعزز وضوح خطوط الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الادارية لكل مستوى اداري ضمن الهيكل التنظيمي	٤,٥٧	٠,٤٩	٦	عال
	مجموع الاجابات	٤,٦٥	٠,٦٣		عال

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمقومات الاساسية للرقابة الداخلية وفاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		Sig* مستوى الدلالة
فاعلية اجهزة الرقابة الداخلية	٠,٤٤٨	٠,٢١	٢,٢٩	٢	بين المجاميع	٠,٠٠١	٠,٥٤	دعم الادارة	٠,٠٠١
				١٤٢	الباقية		٠,٠٣٩	البيئة التشريعية	٠,٠٠٠
				١٤٤	المجموع		٠٤٣.	رتباط بالإدارة ال	٠,٠٠١
							٠,٠٥١	الاستقلالية	٠,٠٠١
							٠,٠٣١	النظام المحاسبي	٠,٠٠٠
							٠,٠٤٤	الهيكل التنظيمي	٠,٠٠١
							٠,٠٦٢	اختيار الموظفين	٠,٠٠١
							٠,٠٣٤	لاجراءات الرقابي	٠,٠٠٠
							٠,٠٣٣	رقابة الاداء	٠,٠٠٠
							٠,٠٤١	الحوافز المادية	٠,٠٠١

*يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين (Anova) لبيان اثر توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية على فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	DF درجات الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig مستوى الدلالة	النتيجة
المقومات الاساسية للرقابة الداخلية	بين المجموعات	٠,١٠٤	٢	٢,٩٩٩	٢,٢٩	٠,٠٠١	رفض الفرضية العدمية (H0)
	داخل المجموعات	٥,٠	١				
	التباين الكلي	٥,١	١				

المصادر والمراجع:

أولا: العربية:

١. أبو عياش،عياش إسماعيل أحمد – تقييم واقع الرقابة الداخلية في المؤسسات الخدمية الفلسطينية من وجهة نظر إداراتها : دراسة ميدانية – رسالة ماجستير– جامعة بيرزيت، ٢٠٠٠.

٢. احمد، رفيق عبد الرزاق، أثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية، بحث غير منشور مقدم الى هيئة امناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، ٢٠١٢.

٣. الأفندي، ارسلان عبد الكريم، متطلبات إقامة نظام تكاليف لتعزيز الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

٤. الالوسي، حازم حسين، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجزء الأول، طرابلس، ٢٠٠٣.

٥. البكوع، فيحاء عبد الخالق واحمد، منهل مجيد، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثاني والتسعون،٢٠١٢.

٦. البكوع، فيحاءعبد الخالق والصائغ،بلال امجد، أنموذج مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

٧. الرحاحلة، د. محمد ياسين والرواحي، خالد بن حمد، المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان، بحث منشور في المجلة العربية للمحاسبة، مايو ٢٠٠٨.

٨. الصحن، عبد الفتاح وسرايا، محمد وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٧.

٩. الصقال، احمد هاشم وسعيد، محمد حسين مهدي، دور الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد، وزارة التجارة، مكتب المفتش العام ، العراق، ٢٠٠٥.

١٠. العازمي، فايز مرزوق، دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت،٢٠١٢.

١١. الفرجات، احمد خليل موسى، تقييم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠٠٣.

١٢. الكحلوت، خالد عمر، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة بفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٤.

١٣. الكفراوي، عوف، الرقابة المالية: بين النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، ٢٠١٠.

١٤. المرعي، نبيه توفيق، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق في شركات التامين الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة جدارا، الاردن، ٢٠٠٩.

١٥. حماد، أكرم إبراهيم، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.

١٦. دهمش، نعيم وأبو ذر، عفاف، الضوابط الرقابية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة، الأردن، ٢٠٠٥.

١٧. عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠٠٤.

١٨. عفانة، عزو، الاحصاء التربوي، الجزء الثاني، الاحصاء الاستدلالي ، غزة ، فلسطين، ١٩٩٨.

١٩. مهيار، محمد حسن، فاعلية وحدات التدقيق المالي الداخلي في الإدارة العامة الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٣.

ثانيا: الاجنبية

1. Auditor, General, Internal Audit Function within Government Ministries Report, Http:/www.nao.gov.mt/reports/internal%20audit/toc&exesun.pdf.

2. Institute of Internal Audit, International Auditing Standard,2004, www.theiia.org

Whittington O.R (2009), Principles of Auditing, Irwin

الملاحق

ملحق رقم (١) استمارة الاستبانة المخصصة للدراسة

استمارة استبانة

أخي الكريم، اختي الكريمة

تحية طيبة

نضع بين يديك هذه الاستبانة، والغرض الأساسي منها إنجاز دراسة تحت عنوان" مدى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية واثرها على فاعلية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي دراسة تطبيقية في عينة من الجامعات الحكومية "،وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة وعددها(٣٥) سؤال، موزعة على ثلاثة مجالات، هي : مدى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية، وفعالية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي،وآليات تحسين عمل اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي،ونتوقع ان يتم اختيار الاجابة المناسبة لان ذلك سيكون له الاثر الكبير في انجاز اهداف البحث ،ونرجو منكم قراءة كل فقرة من فقرات الاستبانة ثم تضع إشارة (√) عند الدرجة التي تعبر عن رأيكم مقابل كل فقرة مع الاشارة الى:

- لا ضرورة لكتابة اسمك أو وضع أي إشارة تدل على شخصيتك، ونؤكد لك أن إجابتك على الفقرات هي لغايات البحث العلمي فقط.
- لاتنس ملئ أي فقرة من فقرات الاستبانة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث

م.م. ياسر صاحب مالك

جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم الهاتف: ٠٧٨٠٣٠٨٤٦٨٣

Yasirs.abd ali@uokufa.edu.iq

القسم الأول : البيانات الشخصية

الوظيفة:

مدير الرقابة والتدقيق الداخلي ☐ مدقق داخلي ☐

رقيب مالي ☐ وظيفة أخرى ☐ تذكر ( )

التحصيل الدراسي:

الدكتوراه ☐ الماجستير ☐ الدبلوم العالي ☐ البكالوريوس ☐

الدبلوم ☐ شهادة اخرى ☐ تذكر( )

التخصص العلمي:

المحاسبة ☐ المالية والمصرفية ☐ ادارة الاعمال ☐

الاقتصاد ☐ تخصص آخر ☐ يذكر ( )

الخبرة العملية في مجال التدقيق:

اقل من ٥ سنوات ☐ من ٦ – ١٠ سنوات ☐ من ١١ – ١٥ سنة ☐

من ١٦ –٢٠ سنة ☐ اكثر من ٢٠ سنة ☐

هل تحمل شهادات مهنية في مجال المحاسبة والتدقيق؟ نعم ☐ لا ☐

القسم الثاني : متغيرات الدراسة

المحور الاول: مدى توفر المقومات الاساسية للرقابة الداخلية

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غيرموافق بشدة
١.	يتوفر الدعم الكافي من الادارة العليا لعمل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الدائرة					
٢.	تتوفر التشريعات الكافية لتنظيم عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي					
٣.	يرتبط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي اداريا بالإدارة العليا بشكل مباشر					
٤.	تتمتع اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالاستقلالية الكافية لممارسة اعمالها بعيدا عن ضغوط الادارة					
٥.	يتمتع الافراد العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالاستقلالية الكافية لإداء مهامهم الرقابية والتدقيقية					
٦.	ان النظام المحاسبي المتبع في الدائرة يتصف بالوضوح والملائمة والثبات النسبي بالشكل الذي يسهل عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي					

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غيرموافق بشدة
٧.	هناك خطة تنظيمية وهيكل تنظيمي واضح المعالم ويتسم بوضوح خطوط المسؤولية والصلاحية وهناك اهداف واضحة للدائرة					
٨.	تتوفر في الدائرة نظام رقابة واضح ومدعوم بالتشريعات والنصوص الجزائية الرادعة					
٩.	يتوفر كادر رقابي كفوء وفعال في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي					
١٠.	يتم رفد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالكوادر المؤهلة علميا وعمليا وبالأعداد التي تكفي لتغطية كافة المهام المطلوبة					
١١.	هناك معرفة بالتشريعات الرقابية والمالية لدى المدققين الداخليين في الدائرة					
١٢.	تلتزم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالدليل الاسترشادي الخاص بعمل اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في اداء اعمالها الصادر من ديوان الرقابة المالية					
١٣.	تعتمد اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي على المعايير والادلة الدولية المتعارف عليها في اداء اعمالها					
١٤.	هناك نظام مجزي للحوافز يؤدي الى تطوير عمل العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي					

القسم الثاني : متغيرات الدراسة

المحور الثاني: فعالية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غيرموافق بشدة
١٥.	هناك نظام رقابة داخلية قوي وفعال على الموارد المتاحة للدائرة يتم من خلاله الحفاظ على الاموال العامة من الهدر والضياع وسوء التصرف					
١٦.	يتوفر في الدائرة نظام رقابة داخلية كفوء وفعال في المحافظة على مستوى الاداء الحالي واكتشاف أي انحرافات قد تحدث ورفع تقارير عنها للإدارة العليا					
١٧.	يتم فحص السياسات والاجراءات الادارية في الدائرة من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي					
١٨.	يتم تقييم فعالية نظم الرقابة الادارية بشكل دوري من قبل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي					
١٩.	يتم التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية من خلال التحقق من صحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها					
٢٠.	يتم تتبع الغش والاحتيال والأفعال غير القانونية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية					
٢١.	يتم منع ارتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف					
٢٢.	يتم تقييم فعالية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الأقسام والعاملين					

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غيرموافق بشدة
٢٣.	إن اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي تقوم بعمل تقارير دورية للإدارة تتوفر فيها الخصائص المتعارف عليها في التقارير الرقابية والتدقيقية وبجودة عالية					
٢٤.	يقوم العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ الملاحظات الواردة في التقارير وضمان عدم تكرارها في المستقبل					
٢٥.	تقوم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بوضع خطة عمل وبرنامج تدقيق تفصيلي تلتزم به وتسير ضمنه طوال فترة الخطة					
٢٦.	تقوم اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي باستخدام اساليب العمل المتعارف عليها في اداء اعمالها					
٢٧.	هناك تنسيق عالي المستوى بين اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي مع الاجهزة الرقابية الخارجية المتمثلة بديوان الرقابة المالية والمفتش العام					
٢٨.	يقوم مدراء اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي بالإدارة والاشراف الجيد وبالشكل الملائم على الموارد المتاحة له					

القسم الثاني : متغيرات الدراسة

المحور الثالث: اليات تحسين عمل اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	حيادي	غير موافق	غيرموافق بشدة
٢٩.	لغرض تعزيز الاستقلالية من الافضل ان يكون ارتباط قسم الرقابة والتدقيق الداخلي اداريا وفنيا بالوحدة الادارية الاعلى وليس بالإدارة العليا لنفس الدائرة					
٣٠.	يفترض اختيار الموظفين الاكفاء والمؤهلين علميا وعمليا للعمل في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي					
٣١.	يفترض بالعاملين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ان يكونوا من ذوي الخبرة الوظيفية وبما لا يقل عن ٥ سنوات في العمل المالي					
٣٢.	يتم اشراك موظفي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بالدورات التخصصية وبما لا يقل عن دورتان في السنة					
٣٣.	ضرورة تشريع نظام ملائم للحوافز يعزز روح المبادرة ويشجع العاملين بالقيام بواجباتهم الوظيفية على اكمل وجه					
٣٤.	اشراك الادارات العليا بدورات تعريفية عن عمل اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي والواجبات المناطة بهم					
٣٥.	تحديث الهياكل التنظيمية والانظمة الداخلية للوحدات الإدارية بما يعزز وضوح خطوط الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الادارية لكل مستوى اداري ضمن الهيكل التنظيمي					

نرجو منكم كتابة أي اضافات او ملاحظات ترونها مناسبة في أي من محاور الاستبانة لأنها ستكون مفيدة بالتأكيد